

الديمقراطية والتعدد الثقافي عند "تزفيتان تودوروف" Democracy and Multiculturalism in "Tzvetan Todorov"

معاطلية سامية

جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، مخبر الفلسفة والدراسات الإنسانية والاجتماعية ومشكلات الاعلام والاتصال، maatlia.samia@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2023-12-30

تاريخ القبول: 2023-12-08

تاريخ الاستلام: 2023-01-25

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث الى تسليط الضوء على مسألة الديمقراطية عند "تزفيتان تودوروف"، الذي لاحظ بأن الديمقراطية قد انحرفت عن مفهومها ومبادئها، وأصبحت تحمل العديد من التناقضات والسلبيات والأمراض التي جعلتها تسير نقيض مقصدها، خصوصا في ظل العولمة التي حاولت من خلالها الدول الغربية فرض هيمنها بالقوة، بذلك أصبحت الديمقراطية وسيلة للنهب والاستغلال، ما أسهم في تنامي مظاهر الصراع والحروب داخل المجتمع العالمي.

وقد حاول "تزفيتان تودوروف" معالجة أمراض الديمقراطية من خلال تقديمه لبراديغم الحوار والانفتاح على مختلف الثقافات الإنسانية، مؤكدا على أهمية التعدد الثقافي كأساس للوحدة والتقدم الحضاري، قصد الوصول بالإنسان الى الحياة الخيرة في إطار ثقافة العيش المشترك.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، الحضارة، الأزمة، الثقافة، التعدد.

Abstract :

Through this research, we aim to shed light on the issue of democracy when "Tzvetan Todorov", who noted that democracy has deviated from its concept and principles, and has become carrying many contradictions, negatives and diseases that made it go the opposite of its intention, especially in light of globalization through which Western countries tried to impose their hegemony by force, so democracy became a means of looting and exploitation, which contributed to the growing manifestations of conflict and wars within the global community.

Tzvetan Todorov tried to address the ills of democracy by presenting to the paradigm of dialogue and openness to various human cultures, stressing the importance of multiculturalism as a basis for unity and civilizational progress, in order to bring man to a good life within the framework of a culture of coexistence.

Keywords: Democratic, civilization, crisis, the culture, diversity.

مقدمة:

تعد الديمقراطية من أهم الموضوعات التي نالت حظا وافرا من الدراسة، وذلك بالنظر الى الأهمية البالغة التي تكتسبها في سبيل تنظيم المجتمعات الإنسانية، لكن العصر الزاھن كما هو جلي، أصبح حافلا بالصراعات والأمراض الاجتماعية المقوضة لمظاهر العيش المشترك، خصوصا في ظل ما يعرف بالعوامة، اذ ساهمت التكنولوجيات الحديثة كرمز من رموز التقدم والتطور في طمس الهويات المحلية ومحاولة توحيد ثقافات العالم في قالب واحد، كما حاولت الحضارة الغربية في ظل العوامة فرض هيمنتها على باقي الدول، وبذلك برزت في العالم العديد من التشققات والتصدعات، وصارت الحروب في استثناء على كوكب الأرض، حيث باتت تغلب على معظمها الدوافع العرقية والدينية، ما دفع بالعديد من الأمم الى الانكماش والتقوقع والاحتماء تحت هويات ضيقة، ما يبرز مدى تراخي شبكة العلاقات الاجتماعية، وأصبح عندها الاغتراب، اللأمن، الإرهاب... سمات العصر الحالي.

ومن خلال هذا الواقع المأزوم برزت الى العلن أعلام تنويرية تعمل على معالجة المشاكل الاجتماعية، وتقديم حلول تجاورية لأزمات الواقع المعاش، ومن بينهم الفيلسوف البلغاري "تزفيتان تودوروف" الذي حاول إعادة النظر في مسألة الديمقراطية، نتيجة ملاحظته للانحرافات المرضية التي تعاني منها، والتي تقف عائقا تجاه تحقيق العيش المشترك القائم على الوحدة والتعدد في الآن نفسه.

والسؤال الطروح هنا: ما مفهوم الديمقراطية عند "تزفيتان تودوروف"؟ وما تشخيصه للأمراض التي تعاني منها؟ وكيف يمكن تجاوز انزلاقات الديمقراطية صوب بناء حضارة عالمية قائمة على الوحدة والتعدد الثقافي؟

1. مفهوم الديمقراطية عند "تزفيتان تودوروف":

قبل التطرق للمفهوم الذي حدّده "تودوروف" لمسألة الديمقراطية، حولنا أولا تقصّي بعض المعاني التي يحملها هذا المفهوم، اذ وجدنا تعريفات كثيرة ومتعددة لمصطلح الديمقراطية، وتعني على العموم حكم الشعب، أو بمعناها الحرفي كمصطلح اغريقي حكومة الشعب، كما تعني في العالم المعاصر حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة الأقلية، وهي أسلوب حياة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ تكون فيها الحرية هي القيمة العليا (اسماعيل، دت، ص. 211). وتقوم الديمقراطية على مبدأ الاستقلال الجماعي أو سلطة الشعب،

الذي يمارس سلطاته بشكل مباشر، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتم انتخابهم لتمثيل الشعب، حيث ترفض الديمقراطية فكرة تركّز السلطة كاملة في شخص واحد كالحكم الديكتاتوري أو الأوليغارشي (ما يعرف بحكم الأقليات).

يعرّف "تودوروف" الديمقراطية على أنّها "نظام حكم تكون فيه السلطة للشعب، فمن الناحية العملية ينتخب الشعب بأسره ممثليه الذين يضعون القوانين ويحكمون البلاد بكل سيادة خلال فترة زمنية تحدد مسبقاً (...) وتوسم الديمقراطيات الحديثة بالليبرالية عندما يضاف هذا المبدأ الأول مبدأ آخر هو حرية الفرد. وعلى هذا تبقى السيادة للشعب" (تزفيتان، 2015، ص. 11، 12)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية الغربية من وجهة نظره مؤسسة على ثلاثة مبادئ تتمثل في الشعب، الحرية والتقدم، وأي اختلال أو تطرف من قبل هذه العناصر يؤدي إلى أزمة تخلّ بالنظام الديمقراطي ذاته.

ويتساءل "تودوروف" في هذا السياق حول النظام الديمقراطي عمّا إذا كان الشعب فعلاً من يتولى زمام السلطة أم أنّ هناك فئة تقوم بهذه المهمة، أم أنّ هناك فرداً واحداً والذي وصفه بالجلاد من ينوب في هذا الأمر؟ وهل هذه السلطة تترجم فعلاً إرادة الشعب؟ (تزفيتان، 2006، ص. 18)، ومن هنا يتبيّن لنا أنّ "تودوروف" لديه شكوك بخصوص التجسيد الفعلي للمفهوم الذي تحمله الديمقراطية، وللمبادئ التي تتغلّى بها، خصوصاً وأنها تعني حكم الشعب، لكن الواقع يبيّن عكس ذلك، فأغلب القرارات السياسية لا تنال رضا عامة الشعب، خصوصاً في ظل صعود الشعبوية.

وعليه فإن المفهوم الحقيقي للديمقراطية في نظر "تودوروف" يتمثل في الاستقلال السياسي، أي أن يعيش الشعب وفق نظام يسمح له بتحقيق حريته الفردية وأن يبدي رأيه في المجالات السياسية والاجتماعية، إذ ينبغي أن تكون السلطة الحقّة بيد الشعب، إذ يقول: "أن الاستقلال السياسي يقتضي أن يعيش الشعب وفقاً لقوانين فرضها على نفسه وبمعرفته، ويمكنه ادخال التعديلات عليها متى يشاء" (تزفيتان، 2006، ص. 18).

2. أزمة الديمقراطية وانحرافها في تحليلات "تودوروف":

عمل "تزفيتان تودوروف" على تشخيص الأمراض التي تعاني منها الديمقراطية، والتي أمست تحتضر من وجهة نظره، أو أنها على فراش المرض، مؤكداً أن الديمقراطية الغربية لم يعد لها أعداء

خارجيون، ولكن الخطر المحدق بها من داخل الديمقراطية نفسها التي تعمل على خلق أعدائها الحميميون، أو أطفالها غير الشرعيين على حد تعبيره، والذين ولدوا من اختلال التوازن الخاص بالنظام الديمقراطي، فالمبادئ التي قامت عليها الديمقراطية الليبرالية (الحرية، التقدم، الشعب) تم ممارستها بشكل متطرف، الأمر الذي انبثقت عنه آثار منحرفة تهدد وجودها في حد ذاتها، والتي حددها فيما يلي:

1.2. الاقتضاء الديمقراطي:

وهو ملازم للمشروع الديمقراطي، ويرتبط هذا العامل بفكرة التقدم، معتبرا أن الديمقراطية حاملة لقيم الخير الأسى ومن ثم ترى أنه من المفروض أن تفرض هذا الخير على الآخرين بالقوة، بما في ذلك اللجوء إلى القوة العسكرية (تزفيتان، 2014، ص. 124).

إن فكرة التقدم التي سيطرت على العقل الغربي، قد دفعت به إلى الخوض في حروب استعمارية باسم قيم التقدم والحرية وحقوق الإنسان...، يقول "تودوروف" في هذا الصدد: "ولما كانت الدول الأوروبية تحمل قيما أرقى من القيم السائدة عند غيرها من الأمم اعتقدت أن من حقها حمل حضارتها إلى الذين هم أقل منها حظا، وفي تضمن نجاحها في أداء هذه المهمة كانت مجبرة على احتلال المناطق التي يقطنها سكان تلك الأمم" (تزفيتان، 2007، ص. 31)، وبذلك أصبحت الديمقراطية في هذه الحالة لعبة بيد الداعين لها، ووسيلة لنهب ثروات البلدان المتخلفة، وقناع لكثير من الجرائم المقترفة في حق الإنسانية باسم "التدخل الإنساني" كالتدخل في العراق، أفغانستان، وليبيا...

وعليه جعل الغرب من الديمقراطية وسيلة احتلال وليست خدمة للبشرية، ووسيلة ضغط لتحقيق غاياته لا لرفع الظلم عن الشعوب، ولهذا فقد لا يتحمس الغرب خصوصا أمريكا لنشر الديمقراطية إن كانت هذه الديمقراطية سوف تجعل الشعوب تعرف سارقها وخصومها وأصدقائها، فالديمقراطية تجعل الشعوب أمام مسؤوليها بلا وسيط (محمد، 2012، ص. 176).

2.2. الليبرالية المتطرفة:

وهو الخطر الذي أفرزته الديمقراطية من نفسها، ومن دون علم منها، وهذا العامل مرتبط بالحرية الفردية المفرطة وبمبدأ المنافسة الحرة التي تدافع عنهم الديمقراطية الليبرالية، والمشكل هنا

يرتبط بالاقتصاد الذي يعتبر الشغل الشاغل للأفراد، والذي أصبح خاضعا لهاجس الربح، كما تنص الليبرالية على أن الفرد قادر على تحقيق الاكتفاء بذاته ولذاته، وأن اشباع الحاجيات المادية يشكل القيمة العليا للحياة البشرية (تزفيتان، 2014، ص. 156)، وهذا يعني أن الديمقراطية الليبرالية تعطي الحرية المطلقة للفرد، وتعمل حماية الحريات الفردية، لكنها خاضعة لمنطق الربح والسلطة الاقتصادية التي حلت محل السلطة السياسية، الأمر الذي يمثل أحد الآثار المنحرفة للمبادرة الفردية المنفلتة. كما ساهمت الديمقراطية الليبرالية في توسيع دائرة الفروقات الفردية مع هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، بذلك تحوّل هذا النمط من الديمقراطية الليبرالية الى شكل جديد من أشكال السلطة الاستبدادية، فأَيّ قيم هنا للديمقراطية التي طالما تغنت بها الثورة الفرنسية وفكر الأنوار؟

تؤدي هذه الأيديولوجية بالتأكيد الى نتائج كليانية، بحيث يتم فيها عزل النشاط الاقتصادي عن الجوانب الأخرى للوجود الإنساني، وفي الوقت نفسه يشغل مكانة مركزية تهيمن على باقي مناحي الحياة باسم الحرية الفردية، فحين ينفلت الاقتصاد من رقابة السياسة، فانه يصبح قضية خبراء منفصلين عن الوطن وبعيدين عن الصالح العام، وهذا ما يؤدي الى فقدان معنى الحياة وتجريد الانسان من انسانيته (تزفيتان، 2014، ص. 156).

وتتقارب هذه الفكرة مع طرح الفيلسوف الفرنسي "ادغار موران" المعروف بفيلسوف التعقيد والفكر المركب، الذي يرى بأن غياب الرقابة السياسية ودعمها التام للاقتصاد ساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمات التي يشهدها العالم، اذ يقول "إنها مشكلة الواقع اليوم، بعد أن باتت السياسة تابعة كلياً للاقتصاد، وصارت تهمل من الحياة لحمها ودمها" (ادغار، 2012، ص. 131)، لذلك يرفض "موران" تلك الأساليب السياسية التي تنتهجها السلطات المختلفة، وذلك لأنها تنزع إلى إعطاء الأولوية لاعتبارات الأمر الواقع، ولاعتبارات القوة، ولاعتبارات السلطة، التي تتقدّم على الاعتبارات الأخلاقية، كذلك الاقتصاد من هذا المنظور لم يعد مرتبطاً بالمصلحة الجماعية، وانما بات يخدم مصلحة الفرد، فكل يسعى في ظل هذا النظام الى تحقيق الربح لنفسه دون التفكير في الآخر، كما دفع هذا النظام الى التوسع على حساب الطبيعة والانسان، قصد الزيادة اللانهائية في الربح، وبذلك باتت هذه الليبرالية تمثل أحد النتائج المنحرفة للمبادرة الفردية المنفلتة من كل رقابة أخلاقية وسياسية.

3.2. الشعبوية:

وهي بمثابة الوجه الباطل والمنحرف للديمقراطية، فبعد زوال الشيوعية المنافس الكبير والمهدد للديمقراطية، أخذ سكان أوروبا يوجهون مخاوفهم وقلقهم تجاه الأجانب خصوصا إذا كان هذا الأجنبي مسلما (تزفيتان، 2014، ص. 61)، وبالتالي فإن الشعبوية عبارة عن ايديولوجيا معادية للغرباء والمهاجرين خاصة، اذ يقومون باحتقار وجودهم ويحملونهم مسؤولية الصعوبات التي يمكن مواجهتها في الحياة اليومية.

لكن "تودوروف" يرفض هذه الرؤية المتعصبة تجاه الآخر، ويعتبر أنّ العدو يكمن بداخلنا نحن، فالديمقراطية في الغرب باتت مريضة بسبب المبالغة التي تحيط بها، وحذر من أن التهديد الأساسي للغرب يكمن في التوجهات الجديدة التي تتزايد داخل المجتمع من قبيل الشعبوية وكرهية الأجانب والرأسمالية المتعطشة الى الربح، فالخطر ينبع من عزل أحد مكونات الديمقراطية وممارسته بشكل مفرط، يقول في هذا السياق: " الشعب والحرية والتقدم هي العناصر المكونة للديمقراطية، ولكن اذا انعتق أحد تلك العناصر من علاقته بالعناصر الأخرى، متجنباً بالتالي أية محاولة لفرض حد ما، وفارضا نفسه كمبدأ فريد في نوعه يتحوّل عندئذ الى أخطار: وهذا ما تمثله الشعبوية والليبيرالية المعادية (...). وهي نزعات معادية للديمقراطية في الصميم" (تزفيتان، 2015، ص. 13).

ان الديمقراطية الحققة في نظر "تودوروف" تكمن في إعطاء الشعب الكلمة ليعبر بكل حرية عن اختياراته، كما يحترم النظام الديمقراطي المساواة في الحقوق، بما في لك حقوق الأقليات وهذا ما يتجاهله الشعبويون (تزفيتان، 2014، ص. 62)، وبذلك تم اختزال الديمقراطية في الفعل الانتخابي مع تجاهل سائر فضائلها الأخرى كالاعتراف بالتعدد مع احترام الحقوق، وهذا ما جعل "تودوروف" يحذر من استغلال الديمقراطية من خلال استشارة الشعب الذي تزعم الشعبوية الدفاع عن مصالحه، والتأثير على رأيه والتلاعب بقيمه، خصوصا في عصرنا الحالي مع الانتشار الواسع لوسائل الاعلام، وما تتسم به من نفوذ وسلطة لا حدود لهما (تزفيتان، 2014، ص. 158).

3. التعدد الثقافي كحل لأزمة الديمقراطية:

يتبنّى "تزفيتان تودوروف" أطروحة مفادها أنّ الديمقراطية الغربية باتت مريضة، وعلة مرضها نابعة من داخلها، ومن أعدائها الحميميون على حدّ تعبيره، ويبدو لنا من الطّرح السابق أنّه متدمر جدا

من الديمقراطية الغربية، وأن واقعها أصبح مخيب للآمال ومتناقض مع مبادئها، لذلك أكد على ضرورة تدارك الوضع المتأزم الذي بات يهدّد الديمقراطية وتجاوز النزعة المتطرّفة التي تعترّجها، وردّها إلى فهم معتدل.

فمن المعلوم أنّ الديمقراطية تقوم في جوهرها على مبدأ التعددية والقبول بالاختلاف والمساواة بين كل المواطنين، وأنّ الاستقلال الفردي الذاتي من وجهة نظر "تودوروف" يتحقّق من خلال التعددية، الحرية، الفصل بين الدين والدولة، لا عملية نصر لطرف على حساب الآخر، فالنظام الديمقراطي الحق لا يفرض على مواطنيه الكفر بالخالق، انما الاحتفاظ بمعتقداتهم وممارسة عباداتهم ضمن نطاق حياتهم الخاصة، فالديمقراطية نظام علماني لا ينادي بالإلحاد، انما يكتفي بتأمين السلام بين المعتقدات المختلفة، شريطة عدم تعارضها مع الأفكار الخفية التي تحقّق العدالة، كما ينبغي الاهتمام بالأقليات العرقية والثقافية والدينية وتأمين الحماية لهم والاعتراف بهم (تزفيتان، 2006، ص. 22)، وهنا ينبّه "تودوروف" الى أنّ التهديد لم يعد يقدّم من الخطر الخارجي، المتمثل في الإرهاب الذي تم حصره في التطرف الديني الإسلامي، انما الخطر يكمن في رحم الديمقراطية الليبرالية، اذ يرفض هنا عدااء الغرب الشديد للديانة الإسلامية بشكل خاص، ومعتبرا أن وصف الآخر بالبربري هو اعتداء على روح الأنوار التي طالما تغنت بالمساواة والأخوة.

ان الليبرالية السياسية تولّدت في الأساس عن ضرورة التسامح الديني، وهي تبدأ من اللحظة التي نتخلّى فيها عن فرض ديانتنا على الآخرين بالقوة، وان كنّا على اقتناع بأنها أفضل ديانة بين كلّ الديانات، فالليبرالية الحقّة تقوم على الإقرار بالتنوع (تزفيتان، 2006، ص. 31). وتلتقي طروحات "تودوروف" في هذا الشأن مع فلسفة الكندي "تشارلز تايلور" الذي نادى بضرورة الاعتراف في ظل خاصية التعددية الثقافية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة وما ينتج عنها من صراعات قائمة على الاختلاف بالدرجة الأولى، الأمر الذي يستدعي الحاجة الى سياسة الاعتراف خصوصا بالأقليات العرقية والثقافية، على اعتبار أنّ: "الاعتراف بخصوصية الجماعة الثقافية أمر ضروري احتراماً لدورها المركزي الذي تقوم به في تكوين الهوية" (سايد، 2015، ص. 63).

جعل "تودوروف" من التربية منوطة بمهمة تعديل مفهوم الديمقراطية قصد معالجة تعثراتها، وهذه المهمة تشمل كذلك المسؤولين السياسيين في البلد، اذ ينبغي تكاثف الجهود من أجل هذه المهمة، والهدف هو بناء قاعدة تتعلق بحسن التعايش بين الجماعات مختلفة المنشأ، والتي تقيم في نفس

البقعة الأرضية، وتتمثل هذه المهمة في ضرورة تلقين اللغة مجاناً للأجانب والمهاجرين، مع تلقين كذلك التقاليد الثقافية مع ضرورة احترامها من أجل امتلاك عناصر مشتركة تتيح لهم العيش سوياً، مع تعديل مضمون التعليم وتعليم الأجانب تاريخ البلد من أجل اكتساب ذاكرة مشتركة فيما بينهم. (تزفيتان، 2015، ص. 170، 171)، كما ينبغي الاستفادة من المهاجرين، لأن هناك فوائد يجنيها كلا الفريقين عبر تلاقيمهم، لذا أكد على ضرورة الانفتاح لأن "درجة بربريتنا أو حضارتنا تقاس وفق طريقة ادراكنا وتقبلنا للآخرين المغايرين لنا. فالبرابرة هم أولئك الذين يعتبرون أن الآخرين كونهم لا يشبهونهم ينتمون إلى البشرية الدنيا، ويستحقون بالتالي أن يعاملوا بازدراء وتعال" (تزفيتان، 2015، ص. 173).

لذلك تشكّل فكرة التعددية أهمية بالغة في نظره إذ ينبغي أن تحتل المبدأ الأساسي في النظام الديمقراطي، ذلك أن "حسنة التعددية تكمن في أنها تنمي حرية كل فرد على التفكير وابداء الرأي، ان الذي لا يعرف سوى نظم بلاده يجد نفسه منساقاً للانصياع لها، وحين تتاح الفرصة لأحدهم أن يقارن بين عدّة نظم، فانه يتبيّن بسهولة أكبر الأحكام المسبقة أو النمط الذي يكون صحيحاً وحقيقاً" (تزفيتان، 2009، ص. 178)، يعني هذا أن الانغلاق الثقافي يجعل من الفرد ضحية سهلة للوقوع في المغالطات والوعي المزيف ما يدفعه نحو التعصب تجاه الآخر، في حين الانفتاح يكسب الأفراد فرصة للاطلاع واكتساب معارف أفضل، بالتالي يدفعه إلى التنافس من أجل تحقيق الأفضل لمجتمعه والارتقاء به.

كما يؤمن "تودوروف" بفكرة العدالة كقيمة عليا ينبغي أن تعلو الإرادة الفردية أو الجماعية، وأن تضمن المساواة الاجتماعية لضمان السير الحسن للمجتمع وتحقيق المصلحة العامة، ما يتضح في قوله: "يجب أن يتساوى الجميع أمام القانون في النظام الديمقراطي، الأغنياء كالفقراء، المشهورون وذوو السلطة، ولهذا تبقى الديمقراطيات الحقيقية ناقصة، مع تمسكها بالمبادئ المثلى لهذا النظام، حيث أنها تحرم فئات كثيرة من شعبها من مزاولة حقهم في السياسة" (تزفيتان، 2006، ص. 21).

ومن أجل معالجة أزمة الديمقراطية أكد كذلك على ضرورة التعددية في طريقة ممارسة السلطة، التي لا ينبغي أن تكون حكراً على الأشخاص أنفسهم ولا حصرها بالمؤسسات ذاتها، فمن الضروري ألا يكون الجهاز القضائي خاضعاً للسلطة السياسية، إنما يصدر أحكامه بشكل مستقل، والأمر نفسه ينطبق على السلطة الإعلامية التي لا يجب أن توضع في خدمة الحكومة فقط، ولكن أن تبقى هي نفسها تعددية، كما ينبغي أن يبقى الاقتصاد الخاضع للملكيات الخاصة، محتفظاً

باستقلاليتها عن السلطة السياسية. وهذه الأخيرة بدورها تحتفظ باستقلالها عن خدمة المصالح الاقتصادية لصالح فئات معينة (تزفيتان، 2015، ص. 13).

كما ينبغي أن تمارس الحرية في النظام الديمقراطي بشكل عقلاني، وعدم توجيهها توجيهاً سيئاً يهدف إلى تحقيق المصالح الذاتية، لأن المبالغة في الحرية تضر الإنسان ذاته، وتشكل تهديداً لبقائه، حتى في مجال البحث العلمي، فإن الحرية المطلقة جعلت من الإنسان المهدد الأول لبقائه من خلال ما توصل له من إنجازات في ميدان الأسلحة النووية التي صنعها من أجل الحروب ضد الآخر العدو، لكنها في الحقيقة تشكل تهديداً للمصير الكوكبي بلغة ادغار موران، إضافة إلى التوسع المفرط من أجل تحقق الربح الذي يشكل بدوره خطراً على محيطنا الحيوي، "لا يمكننا التفكير بنحو صحيح في مستقبل الديمقراطية، إذا اعتقدنا أنّ الرغبة في جمع الثروة هو الخير الأسوأ الذي يطمح إليه الإنسان" (تزفيتان، 2015، ص. 187).

كما دعا "تودوروف" إلى ضرورة تطبيق التعددية من أجل تجسيد فكرة العيش المشترك، وعلى ضرورة الانفتاح الثقافي الذي يتجاوز الحدود الجغرافية للبلاد، إذ تلعب الثقافة عنده دور هام في العالم، فهي تمثل مرآته ومفتاح فهمه، فالثقافة هي القاسم المشترك بين الإنسانية جمعاء، ومن خلالها يتم مد جسور التواصل بين الجماعات المختلفة، وفي ذلك يستدل "تودوروف" بالتفسير الأفريقي التقليدي للهوية بقوله: "إن إنسانيتي مرتبطة بإنسانيته بشكل لا فكاك منه، إننا ننتمي إلى حزمة الحياة نفسها، فالكائن البشري لا يوجد إلا من خلال كائنات بشرية أخرى، وهذا لا يعني أنا أفكر إذا أنا موجود، إن ذلك يعني بالأحرى أنني أتمتع بالصفة الإنسانية لأنني أنتهي، أشارك، أشاطر" (تزفيتان، 2009، ص. 67).

يتقارب "تودوروف" في هذه الرؤية مع طروحات الفيلسوف الفرنسي "ادغار موران" خصوصاً في طرحه لمسألة الهوية المركبة، إذ جعل من الإنسان ثالثاً مكون من الفرد، المجتمع، النوع، وكل من هذه المصطلحات يتضمن الآخر، فليس الأفراد داخل النوع فقط بل النوع داخل الأفراد أيضاً، وليس الأفراد داخل المجتمع فحسب، بل المجتمع أيضاً داخل الأفراد بحملهم ثقافته منذ الولادة، ويتمخض المجتمع عن التفاعلات بين الأفراد، وهكذا فالنوع ينتج الأفراد، والأفراد ينتجون المجتمع الذي ينتج بدوره الأفراد.... فكل طرف من هذه الأطراف ينتج الآخر ويحييه (ادغار، 2009، ص. 66)، نفهم من هذا الطرح أن هوية الإنسان المركبة تقتضي انفتاح الفرد على باقي مكونات هويته في معناها الشامل

والنظر الى العمق الانثروبولوجي المشترك، باعتباره يشترك مع الإنسانية جمعاء في صفة أعم من الصفات الضيقة، وهي صفة الانتماء الى النوع الإنساني.

فجوهر الحضارة يكمن في الاعتراف بالإنسانية الكاملة وبالتعدد الثقافي الذي يساهم الحوار والتفاهم في اثرائه، لذلك دعا "تودوروف" في معظم أعماله الى تجاوز نظرية "هنتنغتون" حول "صدام الحضارات"، يقول: "لكي نتألف ونتكيف مع تعقيدات العالم، ونتجاوز الصعوبات، يجب أن نتخطى مقولة صدام الحضارات لنقوم بالتفكير في نموذج يضمن تنوع الخصائص الثقافية ويساهم في بناء نزعة عالمية كفيلة باستيعاب الاختلافات ودعم تقدم الحضارة ورقمها" (تزفيتان، 2014، ص. 73)، فبعد أن تنفس العالم الصعداء بانهياء جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، ظهرت الى العلن أطروحة الأمريكي "صمويل هنتنغتون" حول صدام الحضارات وإعادة تنظيم النظام العالمي، والتي يقر فيها بأنه لن يكون هناك سلم عالمي، وأن الصراع في العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر والمصدر الغالب للصراع ثقافيا، يقول "هنتنغتون": "فما يهم الناس ليس هو الإيديولوجيا أو المصالح الاقتصادية بل الإيمان والأسرة والدم والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس وما يحاربون من أجله ويموتون في سبيله" (صامويل، 1999، ص. 10).

انتقد "تودوروف" مفهوم "صدام الحضارات" من الناحية العلمية، معتبرا أن الصراع لا يحدث بين الحضارات، بل بين دول ومجموعات من الدول، وهذه الصراعات يغلب عليها الطابع السياسي لا الديني، فلا وجود لمشاكل مع الإسلام، بل هناك مشاكل مع عدد من البلدان، ولكن ليس مع كل الدول الإسلامية (تزفيتان، 2014، ص. 150).

كما تصدى "تودوروف" لهذه النظرية ولاستنتاجاتها المصنفة للشعوب والحضارات على أساس ديني ضيق الأفق، فهذه النظرية ترسخ الخوف من الآخر وتوقظ هواجس الرعب والحذر منه، الشيء الذي يؤدي الى الصراع والى تسليح الهويات وتجيش مشاعر الكراهية، لتتمزق خرائط العالم الى كيانات منغلقة، فيصبح البربري هو الذي لا يشترك معي في نفس الثقافة، يقول: "يكمن المعنى النسبي في اعتبار أن البربري هو الذي لا يتكلم لغتي، ومن ثم يبقى بعيدا عن بنية عقلي، في حين أن المعنى المطلق يرى أن البربرية تكمن في انكار التعددية الإنسانية والتي يكمن جوهر الحضارة في الاعتراف بها" (تزفيتان، 2014، ص. 22)، فالبربري من وجهة نظره هو ذلك الشخص المتعصب والمتفوق على ذاته، لذلك جعل من الاعتراف بالتعدد الثقافي شرط ضروري للخروج من حالة البربرية.

ان سعي "تودوروف" صوب بناء مجتمع سليم، جعله يتخذ موقفه الرافض للتمييز العنصري والمشجع على القضاء عليه نهائيا، اذ ينبّه الغرب الى الخوف السائل والمرضي من الآخر، خصوصا الانسان المسلم، اذ يقول "ان الخوف من البرابرة هو شعور يوشك أن يجعلنا برابرة، لأننا بدافع الخوف نرتكب الأعمال الأكثر فظاعة" (تزفيتان، 2014، ص. 150).

ان الخيار الذي ينبغي أن تسير نحوه الديمقراطية هو الانفتاح على باقي الشعوب، والتحاور بدل التسلّط " نحن جميعا سكان الأرض، منخرطون اليوم ف المغامرة ذاتها، ومحكومون بالنجاح أو الفشل معا، حتى إذا كان كل فرد عاجز أمام ضخامة التحديات، يبقى أن هذا الواقع صحيح: التاريخ لا يخضع لقوانين ثابتة، العناية الإلهية لا تقرر مصيرنا، والمستقبل يعتمد على ارادات الانسان"، يأمل هنا "تودوروف" أن يحدث ربيع أوروبي يعيد للديمقراطية معناها الحقيقي، وأن يكون هناك تحاور بين الشعوب بدل التسلط.

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج من خلال ما حلّلناه مسبقا، أن جهود الفيلسوف "تزفيتان تودوروف" في قراءته لواقع الحضارة المعاصرة، قد انصبّت على جانبيين اثنين، جانب نقدي استهدف فيه نقد الديمقراطية الغربية، التي أفرزت من نفسها أعداؤها الحميميون، وبذلك باتت مريضة تحتضر على حد تعبيره، بسبب المبالغة في ممارسة مبادئها الثلاثة: الشعب، الحرية، التقدم، الأمر الذي ترتب عنه العديد من الأزمات المهددة للوجود البشري.

أما الجانب الثاني الذي سلّط عليه "تودوروف" الضوء فهو جانب إصلاحي تأسيسي قائم على بلورة ديمقراطية بديلة مبنية على فكرة التعددية، سواء في مجال السلطة أو على المستوى الثقافي الحضاري، كما دعا الى بناء جسور الحوار بين الحضارات، وينسف أطروحة صدام الحضارات التي تبناها وروج لها "صامويل هنتغتون" ليضمن تنوع الخصائص الثقافية ضمن نزعة كونية تتيح إمكانية العيش المشترك، فجوهر الحضارة ورقمها من وجهة نظر "تودوروف" يكمن في الاعتراف بالإنسانية الكاملة في اختلافها وتنوعها، إضافة الى وحدتها واشتراكها في الخصائص الإنسانية الواحدة.

لجأ "تودوروف" الى تشخيص أمراض الديمقراطية ومعالجتها، انطلاقاً من أهميتها ودورها الفعّال في خدمة البشرية وبناء مجتمع عالمي يؤمن بالحوار والاعتراف والتعدد الثقافي، من أجل بناء الانسان المعاصر والوصول به الى الحياة الخيّرة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأحمرى محمد. (2012). الديمقراطية (الجدور واشكالية التطبيق). الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت.
2. تودوروف تزفيتان. (2006). الأمل والذاكرة (خلاصة القرن العشرين). مكتبة العبيكان. السعودية.
3. تودوروف تزفيتان. (2006). اللا نظام العالمي الجديد (تأملات مواطن اوروبي). دار الحوار للنشر والتوزيع. سوريا.
4. تودوروف تزفيتان. (2007). روح الأنوار. دار محمد علي للنشر. تونس.
5. تودوروف تزفيتان. (2009). الخوف من البرابرة (ما وراء صدم الحضارات). هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث. أبو ظبي.
6. تودوروف تزفيتان. (2014). تأملات في الحضارة والديمقراطية والغيرية. وزارة الثقافة والفنون والتراث. قطر.
7. تودوروف تزفيتان. (2015). أعداد الديمقراطية الحميميون. دار الربيع. بيروت.
8. عبد الفتاح عبد الكافي اسماعيل. (د.ت). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. كتب عربية للنشر ولتوزيع الالكتروني. دم.
9. مجيد حسام الدين علي. (2010). إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (جدلية الاندماج والتنوع). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
10. مطر سايد. (2015). مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية (دراسة في أعمال تشالز تايلر). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت.
11. موران ادغار. (2009). النهج: انسانية البشرية، الهوية البشرية. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث. أبو ظبي.
12. موران ادغار. (2012). هل نسير الى الهاوية؟ أفريقيا الشرق. المغرب.
13. هنتغتون صامويل. (1999). صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي (ط2). د.د. دم.